مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) في المصارف التجارية الليبية(دراسة تطبيقية)

*د. سمية عمار عمران اعمار

الملخص :

تعد المرابحة من أهم الوسائل والأساليب التي تلجأ إليها المصارف الإسلامية نحو استثمار وتنمية الأموال، وفي الفترة الأخيرة اتجهت بعض المصارف في ليبيا إلى استخدام صيغة المرابحة الإسلامية في تنمية استثماراتها، وإعطاء الفرصة لجميع المتعاملين مع المصارف للتعامل بعيدا عن النظام الربوي، الذي كان معمولاً به في أغلب المصارف التجارية الليبية.لذلك هدفت هذه الورقة إلى التعرف على مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) بعنوان المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومحأولة تسليط الضوء على المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في هذه المصارف، والتعرف على الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق المعيار.

وقد اقتصرت عينة البحث على أربعة مصارف تجارية في نطاق مدينة طرابلس وهذه المصارف هي: مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف الإجماع العربي، والتي دخلت في مجال العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ وفروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد تم التوصل إلى أن المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية تتوافق مع معيار المحاسبة المالية رقم (2)، إلا أن هذه المصارف تواجهها بعض الصعوبات عند تطبيق المعيار تتمثل في عدم اهتمام إدارات المصارف التجارية المشاركة بضرورة توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2)، وعدم اهتمام الموظفين المختصين بالمعالجة المحاسبية للمرابحة المصرفية بضرورة التوافق مع معيار المحاسبة المالية رقم (2)، وعدم قدرتهم على

* عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا

تحديدها، ونقص المحاسبين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

كلمات مفتاحية: المرابحة المصرفية – المرابحة للآمر بالشراء – معايير المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المقدمة :

تعد المرابحة من أهم الوسائل والأساليب التي تلجأ إليها المصارف الإسلامية نحو استثمار وتنمية الأموال، وفي الفترة الأخيرة اتجهت بعض المصارف في ليبيا إلى استخدام صيغة المرابحة في تنمية استثماراتها، سعياً منها لزيادة حجم الائتمان، ومن ثم زيادة مستوى الإنتاج والخدمات، وإعطاء الفرصة لجميع المتعاملين مع المصارف للتعامل بعيدا عن النظام الربوي الذي كان معمولاً به في أغلب المصارف التجارية الليبية، ولا شك أن النظام المحاسبي الإسلامي يتميز عن غيره من النظم المحاسبية الأخرى من حيث مجموعة المبادئ والطرق والسياسات التي تحكم عمل النظام، حيث يعّرف النظام المحاسبي الإسلامي» بأنه العلم الذي يبحث في محاسبة الحقوق والالتزامات في ضوء الشريعة الإسلامية، بما تحويه من قواعد في العبادات والمعاملات»، (الطويل وأبو القاسم، 2014، ص 184).

وعليه وعلى الرغم من وجود الكثير من الدلائل التي تشير إلى نجاح صيغ الاستثمار الإسلامية في تخطي الأزمات المالية، إلا أن الكثير من الدول التي تحولت إلى الصيرفة الإسلامية مثل ليبيا لا تزال مؤسساتها المالية غير قادرة على تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية (الطيب، 2011، ص 87).

وبناءاً على ذلك يعد موضوع مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة المصرفية، مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) في المصارف التجارية الليبية من الضرورة بمكان لإلقاء الضوء على المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة المصرفية، ومدى توافقها معمعيار المحاسبة المالية رقم (2)، وذلك في البيئة الليبية.

الدراسات السابقة: تنأولت الدراسات موضوع البحث من جوانب عدة نذكر منها الآتي:

1 – (دراسة امحمد، 2010): تنأولت تجربة مصرف الجمهورية في بيع المرابحة للآمر بالشراء دراسة تحليلية تقويمية، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها :أن

هناك قصورًا في اعتماد اللوائح والأدلة الخاصة بالمرابحة المصرفية، وعدم وجود آلية واضحة لانسياب التقارير والمعالجة المحاسبية، وغياب بعض البيانات والأرقام المهمة لاستخراج المؤشرات الي تساعد على تقييم تجربة المرابحة ومتابعتها.

2 - (دراسة علي، 2013) : تهدف الدراسة لقياس وتحليل واقع التزام المصارف الإسلامية العاملة في السودان، بمتطلبات معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء الصادر عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، الذي أصدر المصرف السوداني المركزي منشوراً يلزم جميع المصارف الإسلامية في السودان بتطبيقه، وتهدف الدراسة أيضاً إلى التعرف على أثر الالتزام بمعيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء على تطوير خدمة التمويل بالمرابحة في السودان، ومعرفة دور مصرف السودان المركزي في الرقابة على المصارف الإسلامية، عند الممارسة العملية لصيغة التمويل بالمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء وفقا لمعيار المحاسبة الإسلامية والتعرف على المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية السودانية عند تطبيق معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء.

وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية السودانية، لم تلتزم بجميع متطلبات معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وإنما تلتزم ببعض البنود في إيضاحات القوائم المالية.

3 - (دراسة الطويل وأبو القاسم، 2014): هدفت للتعرف على أهم متطلبات تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في المصارف الليبية، في ظل التحول إلى الصيرفة الإسلامية، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن المصارف التجارية تهتم بتوفير المتطلبات الأساسية لتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، كما أن العاملين بالمصارف الليبية لديهم الرغبة التامة في التحول إلى الصيرفة الإسلامية وتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية إلا أن هناك الكثير من العوائق التي تواجههم، والتي من أهمها ضعف الخبرة والحاجة إلى الدورات والندوات والتعريف بمعايير المحاسبة الإسلامية، كذلك القوانين السابقة تقيد عملية التحول والتطبيق، بالإضافة إلى غياب دور المؤسسات الأخرى، كالمصرف المركزي وسوق الأوراق المالية ونقابة المحاسبين، في دعم تطبيق الممارسات والمعايير للمحاسبة المالية الإسلامية.

4 - (دراسةعبد السلام،2015): دراسة التحديات التي تواجه تحول مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية للصيرفة الإسلامية سواء كانت هذه التحديات داخلية

أو خارجية، حيث أجريت هذه الدراسة بهدف التعرف علي هذه التحديات والعوائق وأثرها في عملية التحول، وكذلك بيان مفهوم التحول المصرفي ومشروعيتها وقد اشتملت عينة الدراسة علي العاملين في فروع المصرفين والواقعة تحت نطاق كل من مدينة طرابلس - ترهونة – الخمس، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- للتحديات الداخلية التي يواجهها مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية أثر سلبي ملحوظ ذو دلالة إحصائية علي عملية التحول للصيرفة الإسلامية ويتمثل في التالي:

1 -انخفاض مقدرة إدارة المصرفين على إنجاز الأعمال وفقاً للنظام الإسلامي.

2 - ندرة الكوادر البشرية المؤهلة في الصيرفة الإسلامية.

3 -صعوبة تعديل نظام المحاسبة ليتوافق مع معايير الصيرفة الإسلامية.

- للتحديات الخارجية التي يواجهها مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية أثر سلبي ملحوظ ذو دلالة إحصائية علي عملية التحول للصيرفة الإسلامية ويتمثل في التالي:

1 -عدم ملائمة النظام القانوني للعمل المصرفي الإسلامي.

2 -عدم وضوح سياسات مصرف ليبيا المركزي اتجاه الصيرفة الإسلامية.

3 -عدم وجود هيئة رقابة شرعية تضبط التعامل في الخدمة المصرفية الإسلامية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تأهيل العاملين وتوفير الكوادر المتخصصة في الصيرفة الإسلامية، وتعديل نظام المحاسبة المالية في المصرفين، ليتوافق مع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

5 - (دراسة تواتي، 2016): هدفت الدراسة لمعرفة المعالجة المحاسبية لعمليات المرابحة للآمر بالشراء الداخلية حسب المعيار المصرفي رقم (1) المنظم لعملية المرابحة للآمر بالشراء الداخلية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، ومدى مطابقة هذا المعيار مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد توصلت إلى وجود توافق بين المعيار المصرفي رقم (1) ومعيار المحاسبة المالية رقم (2)، كذلك وجود اختلاف في المعالجة المحاسبية لعمليات المرابحة للآمر بالشراء الداخلية، التي تتم بالمصارف الليبية والمعالجة المحاسبية لتلك العمليات حسب المعيار المصرفي رقم (1)، كذلك تبين

ضعف دور المصرف المركزي فيما يتعلق بمتابعة تطبيق المعيار المصري رقم (1)، مما أدى إلى انعدام التوحيد المحاسبي فيما يخص المعالجة المحاسبية لعمليات المرابحة للآمر بالشراء الداخلية بين المصارف الليبية، مما يشكل نقاط ضعف في محتوى القوائم المالية للمصارف الليبية.

كما أوصت الدراسة بضرورة رقابة مصرف ليبيا المركزي على المصارف الليبية لضمان تطبيق المعيار المصري رقم (1)، كذلك على المصارف الليبية الاهتمام بتدريب العاملين بها على الجانب الفقهي والمعالجة المحاسبية المرتبطة بعمليات التمويل الإسلامي، كذلك ضرورة الإستفادة من المؤهلات المتخصصة في هذا المجال من خريجي المالية والمصرفية الإسلامية ومحأولة استيعابها .

6 - (دراسة اعمار وأبوعجيلة، 2017):هدفت الدراسة إلى معرفة مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة في تحديد التكلفة الفعلية لنشاط المرابحة الإسلامية في مصرف الجمهورية، وقد تم التوصل إلى أن مصرف الجمهورية يلتزم بمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية عند تحديده للتكلفة الفعلية لنشاط المرابحة المصرفية، إلا أنه تواجه بعض الصعوبات تتمثل في عدم وجود وحدة إدارية متخصصة ومستقلة لمحاسبة التكاليف، وأن المصرف لا يقوم بعقد دورات تدريبية لموظفي المرابحة المصرفية المعنيين بتطبيق الضوابط الشرعية المتعلقة بالتكلفة الفعلية، ونقص المحاسبين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعدم وجود دراسات علمية متخصصة تتنأول تطبيق التكلفة الفعلية لنشاط المرابحة المصرفية وتراعي معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البيئة الليبية، كما لا توجد تشريعات ملزمة من قبل جهة إشرافية خارجية متمثلة في مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين والمراجعين وغيرها .

ومن العرض السابق للدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

1 - تهتم المصارف التجارية الليبية بتوفير المتطلبات الأساسية لتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، كما أن العاملين بالمصارف الليبية لديهم الرغبة التامة في التحول إلى الصيرفة الإسلامية، وتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية .

2 - ضرورة تعديل نظام المحاسبة المالية في المصارف الليبية، ليتوافق مع معايير

المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

3 - وجود اختلاف في المعالجة المحاسبية لعمليات المرابحة للآمر بالشراء الداخلية، التي تتم بالمصارف الليبية والمعالجة المحاسبية لتلك العمليات، حسب المعيار المصرفي رقم (1) المنظم لعملية المرابحة للآمر بالشراء الداخلية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

4 - انعدام التوحيد المحاسبي فيما يخص المعالجة المحاسبية لعمليات المرابحة للآمر بالشراء الداخلية بين المصارف الليبية، مما يشكل نقاط ضعف في محتوى القوائم المالية للمصارف الليبية.

5 - أن هناك الكثير من الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، والتي من أهمها ضعف الخبرة والحاجة إلى الدورات والندوات والتعريف بمعايير المحاسبة الإسلامية، وصعوبة تعديل نظام المحاسبة ليتوافق مع معايير المحاسبة المالية الإسلامية، كذلك القوانين السابقة تقيد عملية التحول والتطبيق، بالإضافة إلى غياب دور المؤسسات الأخرى كالمصرف المركزي وسوق الأوراق المالية ونقابة المحاسبين في دعم تطبيق الممارسات والمعايير للمحاسبة المالية الإسلامية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بالإضافة إلى ما ورد في أهمية الدراسة، فإن هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة بتركيزها علىمدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (2)، والتعرف على الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق المعيار، بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية استخدمت عينة مكونة من العاملين بالإدارات وأقسام المرابحة المصرفية بفروع أربعة مصارف تجارية ليبية تقع في نطاق مدينة طرابلس، وهي (مصرف الجمهورية - مصرف الصحاري - مصرف الوحدة - مصرف الإجماع العربي).

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في التعرف على مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2)، والتعرف على الصعوبات التي تواجه هذه المصارف عند تطبيق المعيار.

حيث توصلت بعض الدراسات في البيئة الليبية، مثل دراسة (الطويل وأبو القاسم، 2014، ص191) إلى أن المصارف التجارية تواجهها كثيرًا من الصعوبات في عملية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تتمثل في الحاجة إلى التعريف بمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما أن القوانين السابقة تقيد عملية التحول والتطبيق، بالإضافة إلى غياب دور المصرف المركزي والمؤسسات الأخرى في دعم تطبيق الممارسات ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كما بينت دراسة (تواتي، 2016، ص218) انعدام التوحيد المحاسبي فيما يخص المعالجة المحاسبية لعمليات المرابحة للآمر بالشراء الداخلية بين المصارف التجارية الليبية؛ مما يشكل نقطة ضعف في محتوى القوائم المالية للمصارف الليبية.

وعليه تولد لدى الباحثة التساؤلات الآتية:

1 -ما مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) في المصارف التجارية الليبية ؟

2 -ما هي الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (2)؟

فرضيات البحث: يمكن صياغة فرضيتين رئيسيتين للبحث هما :

1 - لا تتوافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) .

2 - توجد صعوبات تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (2).

أهداف البحث: تكمُن أهداف البحث في الآتي:

1 - التعرف على المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية وفق معيار المحاسبة المالية رقم (2) .

2 -التعرف على المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية.

3 -التعرف على الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (2).

أهمية البحث : تكمُن أهمية البحث في الآتي:

1 -أهمية المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، ومدى توافقها مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) الصادر عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2 -حداثة نشأة خدمات الصيرفة الإسلامية وتعاملاتها المترتبة عنها في المصارف التجارية الليبية.

3 - ندرة البحوث المقدمة في مجالات المحاسبة والمالية الإسلامية في البيئة الليبية .

الإطار النظري :

تعريف المرابحة المصرفية: هي إحدى أنواع المعاملات التي تنفذها المؤسسات المالية الإسلامية، التي تقوم بموجبها ببيع سلعة معينة إلى العميل بعد تملكها، وذلك بالثمن الأول للسلعة مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، ويدفع العميل الثمن الإجمالي في أجل محدد أو على أقساط محددة، أو هي: «البيع بمثل ما قامت على البائع وزيادة ربح». (فياض، 1999، ص13)، كما عرف (1995Khoja، EzzedineMohd، et al ،) المرابحة بأنها بيع سلعة بسعر الشراء إضافة إلى هامش معين متفق عليه، وهذا الربح يكون نسبة مئوية من سعر الشراء أو مبلغ مقطوع.

مشروعيتها ومجالات تطبيقها:

المرابحة جائزة عند العلماء بنص القرآن، والسنة، والإجماع، وقد صدر في جواز المرابحة المصرفية العديد من الفتاوى المعاصرة .

القرآن: قول الله تعالى ﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم﴾ سورة البقرة الآية 198 . ذلك أن المرابحة تمثل ابتغاء للفضل أي الزيادة، كما أنها تدخل في عموم عقود البيع المشروع لقوله تعالى ﴿ وأحل الله البيع ﴾ سورة البقرة الآية 275، (السويدان، 2011، ص 25).

السنة: لقوله ﷺ« إذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم» . (رواه مسلم، ر.ح/1587).

الإجماع: جاء في كتب العلماء أن الأمة أجمعت على جواز المرابحة، وذكروا بأن المسلمين قد تعاملوا بها في سائر العصور من غير اعتراض، (صوان، 2008 ،ص 151) .

ويمكن تطبيق بيع المرابحة على مختلف الأنشطة والقطاعات، سواء أكان ذلك خاصاً بالأفراد أم بالشركات والمؤسسات الخاصة أو الحكومية، (خوجة، 2013، ص 23) .

بيع المرابحة المصرفية :

تتكون من ثلاثة أطراف: البائع والمشتري والمصرف باعتباره تاجراً وسيطاً بين البائع الأول والمشتري، والمصرف لا يشتري السلع إلا بعد تحديد المشتري لرغباته ووجود وعد مسبق بالشراء، ودائماً ما تكون مؤجلة لتوفير التمويل للعميل،(خوجة،2013، ص 24) .

المعالجة المحاسبية للمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء :

جاء في المعيار المحاسبي رقم (2) الصادر من مجلس معايير المحاسبة والمراجعة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وعنوانه « المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء » ما يدل على أن المعالجة المحاسبية لهذه التكاليف تكون على أساس التكلفة التاريخية، ونصه:

❖**قياس قيمة الموجودات عند اقتناء المصرف لها:**

نص بيان المحاسبة المالية رقم (2) بشأن مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، على أن تعتبر التكلفة التاريخية هي الأساس في قياس وإثبات الموجودات في تاريخ اقتنائها، لذا فإن الموجودات التي يقتنيها المصرف بغرض البيع بالمرابحة أو المرابحة للآمر بالشراء تقاس عند اقتنائها على أساس التكلفة التاريخية.

❖**قياس قيمة الموجودات بعد اقتناء المصرف لها:** وتكون عملية قياس قيمة الموجودات في ثلاث حالات وهي:

أ – في حالة المرابحة للآمر بالشراء مع الإلزام بالوعد :

تقاس قيمة الموجودات المتاحة للبيع بعد اقتنائها بالمرابحة للآمر بالشراء في حالة الإلزام بالوعد على أساس التكلفة التاريخية. وفي الحالات التي ينتج عنها نقص في قيمة الموجود، سواء كان ذلك نتيجة تلف أم كان نتيجة ظروف أخرى غير اعتيادية؛ فإن النقص يؤخذ بالاعتبار عند قياس قيمة الموجودات في نهاية كل فترة مالية .

ب – في حالة المرابحة أو المرابحة للآمر بالشراء مع عدم الإلزام بالوعد:

إذا ظهر للمصرف ما يدل على احتمال عدم امكانية استرداد تكلفة الموجود المتاح للبيع بالمرابحة أو المرابحة للآمر بالشراء مع عدم الإلزام بالوعد فيجب قياس الموجود بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها.

وهذا يعني تخفيض التكلفة التي استخدمت لقياس الموجود عند اقتنائه بمخصص هبوط في قيمة الموجود، يعكس الفرق بين تكلفة الاقتناء وصافي القيمة النقدية المتوقع

حدوثها.(معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، 5 - 2004، ص 140).

ج - الحسم المحتمل الحصول عليه بعد اقتناء الموجود:

في الحالات التي يحتمل أن يحصل فيها المصرف على حسم على الموجود المتاح للبيع بالمرابحة أو المرابحة للآمر بالشراء عند توقيع العقد مع العميل، وحصل الحسم فعلاً فيما بعد، لا يعد الحسم إيراداً للمصرف وتخفض تكلفة الموجود المبيع بمبلغ الحسم، ويراعى أثر ذلك على أرباح الفترة الحالية والأرباح المؤجلة.

أما في الحالات التي ترى فيها هيئة الرقابة الشرعية للمصرف أن الحسم يعتبر إيراداً للمصرف، فإنه يعالج إيراداً للمصرف في قائمة الدخل.

❖**ذمم المرابحات:**

تقاس ذمم المرابحات قصيرة الأجل وطويلة الأجل عند حدوثها بقيمتها الأسمية، وتقاس ذمم المرابحات في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها، أي مبلغ الدين المطلوب من العملاء في نهاية الفترة المالية مخصوماً منه مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

❖**إثبات الأرباح:**

يتم إثبات الأرباح عند التعاقد سواء أكانت المرابحة أو المرابحة للآمر بالشراء نقداً أو إلى أجل لا يتجاوز الفترة المالية الحالية، ويتم إثبات أرباح البيع المؤجل الذي يدفع ثمنه دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يدفع ثمنه على أقساط تدفع على فترات مالية متعددة لاحقة باستخدام إحدى الطريقتين الآتيتين:

- إثبات الأرباح موزعة على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل، بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم التسليم نقداً أو لا، وهذه الطريقة هي المفضلة.

- إثبات الأرباح عند تسليم الأقساط– كل في حينه– إذا رأت ذلك هيئة الرقابة الشرعية للمصرف أو كانت السلطات الإشرافية تلزم بذلك.

وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم إثبات الإيرادات وتكلفة البضاعة المبيعة عند إبرام عقد البيع، شريطة تأجيل إثبات الأرباح على النحو المبين سابقاً.

❖**الأرباح المؤجلة:** يجب حسم الأرباح المؤجلة من ذمم المرابحة في قائمة المركز المالي.

❖السداد المبكر مع حط جزء من الربح :

– حالة حط جزء من الربح عند السداد :

إذا عجل العميل سداد قسط أو أكثر قبل الوقت المحدد، فيجوز للمصرف حط جزء من الربح، يتم الاتفاق على تحديده بين المصرف والعميل عند السداد، فإذا حصل حط جزء من الربح يخفض حساب ذمم المرابحات بمبلغ الحط، ويسري هذا التخفيض أيضاً على الأرباح المتحققة المتعلقة بالأقساط .

– حالة حط جزء من الربح بعد السداد :

إذا عجل العميل سداد قسط أو أكثر قبل الوقت المحدد ولم يحط المصرف عند السداد جزءاً من الربح، وإنما طالب العميل بالمبلغ كاملاً، تم بعد دفع العميل لكامل المبلغ أعاد المصرف جزءاً من الربح، فتعتبر هذه الحالة أيضاً حطاً لجزء من الثمن ويعالج محاسبياً كالحالة السابقة .

وننوه إلى أنه لا يجوز عند جمهور الفقهاء اشتراط الحط مقابل السداد المبكر (أي في حالة وجود اتفاق مسبق)، وذلك حسب قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (66 – 2 – 7) المنعقد في المؤتمر السابع المنعقد في جدة من 7 – 12 ذي القعدة 1412 ه الموافق 9 – 14 مايو 1992 م.

❖إعسار العميل :

إذا ثبت أن عجز العميل عن السداد هو بسبب الإعسار، فلا تجوز مطالبته بأي مبلغ إضافي.

❖نكول الآمر بالشراء عن الوفاء بالوعد مع وجود هامش جدية :

يعد مبلغ هامش الجدية التزاماً على المصرف باعتباره من المطلوبات (ما لم تر هيئة الرقابة الشرعية للمصرف تكييفه على وجه آخر) .

وفي **حالة عدم الإلزام :** يعاد هامش الجدية كاملاً (على أساس أن الوعد غير ملزم)، حتى ولو بيعت السلعة لعميل آخر بأقل من الثمن الذي وافق عليه العميل الناكل .

وفي **حالة الإلزام :** يؤخذ من هامش الجدية مقدار الضرر الفعلي، أي أن المصرف لا يتحمل أي خسارة، وفي حالة نقص أو عدم وجود هامش الجدية أو الضمانات الأخرى، يسجل الفرق الناتج عن الضرر ذمماً على العميل في حالة ثبوت نكوله.

● **متطلبات الإفصاح :**

يجب على المصرف أن يفصح في الإيضاحات حول القوائم المالية عما إذا كان يطبق في المرابحة للآمر بالشراء مبدأ الإلزام بالوعد أو عدم الإلزام .

ويجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (1) بشأن العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

مصطلحات هامة :

● التكلفة التاريخية: تشمل ثمن الشراء أو تكلفة الاقتناء بالإضافة لأية مصروفات أخرى يتحملها المصرف، كالرسوم الجمركية والضرائب الأخرى على المشتريات، ومصاريف النقل والتحميل والتأمين، وأية مصروفات مباشرة لها علاقة بالموجود.

● القيمة النقدية المتوقع تحقيقها :هي عدد الوحدات النقدية التي يمكن الحصول عليها من تحويل موجود إلى نقد .

- القيمة الأسمية : هي سعر التبادل الذي تتم به عملية البيع بين المصرف والعميل.

● مطل الغني: هو الامتناع والتهرب عن سداد الالتزام بلا عذر ولا عسر، ويحرم على الأمر المدين المليء أن يماطل في السداد ما حل من دينه، فإذا فعل جاز للدائن :

أ – أن يتخذ ضده الإجراءات الجنائية اللازمة، إذا كان الآمر قد حرر شيكات – سندات لأمر بمبلغ الدين، وكان القانون يجرم رجوع الشيكات لعدم كفاية الأرصدة.

ب – أن يتخذ في مواجهته الإجراءات المدنية برد الدين وبالمطالبة بجبر الضرر المادي الفعلي، الذي لحق به من جراء المطل .

● هامش الجدية : هو المبلغ الذي يدفعه الآمر بالشراء بناءً على طلب من المأمور للتأكد من أن الآمر جاد في طلبه للسلعة.

مما سبق يمكن تلخيص المعالجة المحاسبية لصيغة المرابحة المصرفية وفقا للمعيار رقم (2)، بمصرف الجمهورية كالآتي :

لا تختلف المعالجة المحاسبية لعمليات المرابحة للآمر بالشراء في مصرف الجمهورية عن المعالجة المحاسبية الواردة في المعيار المحاسبي رقم (2)، المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء الصادر من مجلس معايير المحاسبة والمراجعة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إلا في كيفية معالجة أرباح بضاعة المرابحة، حيث إن المصرف

لا يقوم بإثبات الأرباح المحققة أو المؤجلة عند إتمام عملية البيع، وإنما يقوم بإثبات أرباح المرابحة المحققة فقط عند تحصيل كل قسط، كذلك هناك اختلاف في اسماء الحسابات الخاصة بالمعالجة المحاسبية للمرابحة للآمر بالشراء، حيث يستخدم المصرف حسابي محفظة السلع المشتراه ومحفظة السلع المباعة كبديلين لحسابي بضاعة المرابحة وذمم المرابحة، (امحمد، 2010، ص16)، كما أن المصرف لا يقوم بإثبات الأقساط المتأخرة إلا عند سدادها، كما أنه لا يتم خصم رصيد حساب أرباح المرابحة المؤجلة أو ما يقابله (لا يوجد حساب يقابله) في المصرف من رصيد حساب ذمم المرابحات أو ما يقابله (حساب محفظة السلع المباعة) وذلك عند العرض بقائمة المركز المالي في المصرف، (تواتي، 2016، ص259) .

منهجية البحث:

❖**حدود ونطاق البحث** :هناك نوعين من الحدود لهذا البحث هي :

1- **حدود موضوعية:** تركز هذه الدراسة على المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة المصرفية .

2 - **حدود مكانية:** أمكن الوصول إلي عدد (27) فرعا فقط من أصل (54) فرعا لأربعة مصارف تجارية ليبية والمختصة بالمرابحة الإسلامية داخل نطاق مدينة طرابلس، وذلك لعدة أسباب منها: إدارية وأمنية .

●**مجتمع البحث:** تتمثل مفردات مجتمع البحث في العاملين بنشاط المرابحة الإسلامية من مدراء إدارات وأقسام وموظفين بفروع أربعة مصارف تجارية هي (مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة، مصرف الإجماع العربي) والبالغ عددها (54) فرعا داخل نطاق مدينة طرابلس .

● **عينة البحث:** حيث بلغت (81) مفردة تم اختيارها بالطريقة العشوائية، التي ضمت المسؤولين والموظفين بإدارات وأقسام نشاط المرابحة المصرفية العاملين في (27) فرعا فقط، أي بنسبة 50 ٪ من مجتمع البحث، وتم توزيع عدد (3) استبانات لكل فرع، حيث بلغت نسبة الردود 83 ٪ ، وهي نسبة جيدة للتحليل الإحصائي، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (1) توصيف عينة البحث

اسم المصرف	العدد الكلي للفروع	عدد الفروع المستهدفة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات الجاهزة للتحليل	الفاقد	النسبة المئوية
مصرف الجمهورية	22	11	33	27	6	٪ 81
مصرف الصحاري	16	8	24	19	5	٪ 79
مصرف الوحدة	15	7	21	18	3	٪ 86
مصرف الإجماع العربي	1	1	3	3	-	٪ 100
الإجمالي	54	27	81	67	14	٪ 83

❖**الأسلوب الإحصائي المستخدم:** اعتمد هذا البحث على الأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات التي تضمنتها الاستبانة المصممة لهذه الدراسة، من خلال برنامج إحصائي من خدمة البرمجيات الواردة في (SPSS) وذلك باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1 - اختبار الصدق والثبات: Reliability Analysis

وقد استخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى ترابط أسئلة الاستبانة، ومدى موثوقية الإجابات وثباتها.

2 - أساليب الإحصاء الوصفي: Descriptive Analysis

وقد استخدمت هذه الأساليب لاحتساب تكرارات العدد والنسبة.

3 - أساليب التحليل الاستدلالي: Inferential Analysis

وقد استخدم اختبارT للفرضيات باستخدام اختبار(t) One Sample T - Test.

❖**أدوات البحث:** لقد تم تصميم الاستبانة من ثلاثة أجزاء هي: الجزء الأول ويتضمن معلومات عامة عن المشاركين، والجزء الثاني ويتضمن مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2)، الجزء الثالث ويتضمن الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية عند تطبيق المعيار،وقد تم إعطاء الإجابات (إلى حد كبير جدا - إلى حد كبير - إلى حد متوسط – إلى حد قليل_ إلى حد قليل جدا) الدرجات (5 - 4 - 3 - 2 - 1) على التوالي.

التحليل الإحصائي لفرضيات البحث:

1 - **اختبار معاملات الارتباط:**

لقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة بحساب معاملات الارتباط بين كل فرضية من فرضيات البحثوالمعدل الكلي للفرضية، وقد كانت معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية (0.05)، وبذلك تعتبر الاستبانة صادقة لما وضعت من أجله، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (2) معاملات الارتباط بين كل فرضية والدرجة الكلية للفرضيات الرئيسية

ت	العبارات	معامل ارتباطها بالدرجة الكلية	مستوى الدلالة
1	تتوافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2)	0.751	0.000
2	توجد صعوبات تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (2)	o.778	0.000

2 - **اختبار معامل ألفا كرونباخ:**

كما تم حساب معامل ثبات الاستبانة من خلال استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) حيث يتضح من نتائج الجدول التالي أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لجميع المتغيرات وتتراوح بين (80.2 ٪، 75.6 ٪)، وكذلك قيمة ألفا لجميع المتغيرات 76.5 ٪ ، وهي قيمة ثبات جيدة في العرف الإحصائي، حيث يوصي (Hair، 1998) بأن مستوى الموثوقية لمعامل ألفا كرونباخ هو 60 ٪ وأكثر.

جدول رقم (3) قيم معامل الثبات (للاتساق الداخلي) لكل متغير من متغيرات الدراسة

معامل الثبات ٪	اسم المتغير	رمز المتغير
٪ 75.6	تتوافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2)	X01
٪ 80.2	توجد صعوبات تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (2).	X02
٪ 76.5	الكلي	

3 - **خصائص عينة البحث: للتعرف على خصائص عينة البحث يمكن إيجازها فيما يلي :**

أ - **الوظيفة**: يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بالوظيفة، حيث تبيّن أن نسبة موظف بالقسم بلغت 73 ٪ وهي الأكبر بين الفئات، في حين بلغت نسبة رئيس القسم16.5 ٪ ، أما فيما يخص مدير الإدارة بلغت نسبة 6 ٪ ، في حين بلغت نسبة مساهمة الوظيفة الأخرى 4.5 ٪ ، وهي نسبة ضعيفة، ويلاحظ من النسب السابقة أن المشاركين في الدراسة هم ممن يشغلون مراكز وظيفية مهمة في نشاط المرابحة المصرفية، الأمر الذي يعطي قدراً معقولاً من الثقة في الإجابات المتحصل عليها.

الجدول رقم (4)التوزيع التكراري للمشاركين حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة ٪
مدير إدارة	4	6 ٪
رئيس قسم	11	16.5 ٪
موظف	49 73 ٪	
أخرى	3	4.5 ٪
المجموع	67	100

ب - **المؤهل العلمي**: يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بالمؤهل العلمي، حيث تبيّن أن نسبة الحاصلين على مؤهل البكالوريوس بلغت 50.7 ٪ ، وهي النسبة الأكبر بين المؤهلات العلمية، في حين بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل الدبلوم العالي تجاري 16.4 ٪ ،أما مؤهل الماجستير فكانت النسبة 14.9 ٪ ، أما فيما يخص حملة الدبلوم المتوسط تجاري فكانت النسبة9 ٪ ، وحملة الثانوية التخصصية 7.5 ٪ ، أما نسبة التخصصات الأخرى فكانت 1.5 ٪ ، وهي النسبة الأقل بين المؤهلات. وبشكل عام يلاحظ ارتفاع المستوى العلمي للمشاركين، وهذا مؤشر جيد على توافر الكفاءات المؤهلة لنشاط المرابحة المصرفيةداخل المصارف التجارية الليبية.

الجدول رقم (5) التوزيع التكراري للمشاركين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة ٪
ماجستير	10	٪ 14.9
بكالوريوس	34	٪ 50.7
دبلوم عالٍ تجاري	11	٪ 16.4
دبلوم متوسط تجاري	6	٪ 9
ثانوية تخصصية	5	٪ 7.5
أخرى	1	٪ 1.5
المجموع	67	100

ج - **التخصص**: يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بالتخصص، حيث يتبين أن نسبة تخصص المحاسبة كان هو الأكبر بين التخصصات حيث بلغت 47.8 ٪ ، في حين بلغت نسبة تخصص الإدارة22.4 ٪ ، تليها الاقتصاد 10.4 ٪ ، أما نسبة التمويل والمصارف فكانت 7.5 ٪ ، وبلغت نسبة التخصصات الأخرى 6 ٪ ، ونسبة الصيرفة الإسلامية 4.5 ٪ ، ونسبة تخصص التخطيط المالي فكانت 1.5 ٪ .

الجدول رقم (6) التوزيع التكراري للمشاركين حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة ٪
محاسبة	32	٪ 47.8
إدارة	15	٪ 22.4
اقتصاد	7	٪ 10.4
تمويل ومصارف	5	٪ 7.5
صيرفة إسلامية	3	٪ 4.5
تخطيط مالي	1	٪ 1.4
أخرى	4	٪ 6
المجموع	67	100

د - **سنوات الخبرة**: يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بسنوات الخبرة، حيث يتبين أن نسبة الفئة الأكثر من 15 سنة هي الأكبر بين الفئات حيث بلغت 41.8 ٪ ، تليها نسبة الفئةأقل من 5 سنوات25.4 ٪ ، تليها الفئة أكثر من 10 سنوات إلى 15 سنة بلغت نسبتها 19.4 ٪ ، أما فئةمن 5 إلى 10 سنوات فكانت الأقل بين الفئات حيث بلغت13.4 ٪ ،

ويلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة سنوات الخبرة للمشاركين، ويستنتج من ذلك أن المعلومات المتحصل عليها للدراسة كان مصدرها من مشاركين ذوي خبرة طويلة نسبياً؛ مما يعطي للبيانات التي قدموها أهمية كبيرة.

الجدول رقم (7) التوزيع التكراري للمشاركين حسب مدة الخدمة

مدة الخدمة	العدد	النسبة ٪
أقل من 5 سنوات	17	٪ 25.4
من 5 إلى 10 سنوات	9	٪ 13.4
أكثر من 10 سنوات إلى 15 سنة	13	٪ 19.4
15سنة فأكثر	28	٪ 41.8
المجموع	67	100

4 - اختبار T والأساليب الإحصائية الوصفية :

استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة One Sample T - Test، وذلك لاختبار فرضيات البحث، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في البحث، والجداول التالية تبين المتوسط الحسابي المرجح لكل فرضية من فرضيات البحث والانحراف المعياري له، وكذلك نتائج اختبارT.

1 - اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: لا تتوافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) حيث تم صياغة الفرضية التالية المناظرة لها واختبارها .

H_0: لاتتوافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2).

H_1: تتوافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2).والجدول التالي يبين ذلك .

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الرئيسية الأولى

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3.577	0.961	5.094	0.000	قبول H1
* دال عند مستوى معنوية 0.05				

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي المرجح (3.577) بانحراف معياري مناظر له (0.961)، وان قيمة إحصاءة الاختبار (5.094) بدلالة إحصائية ، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يشير إلى رفض الفرض الصفري H_0 ،وقبول الفرض البديل،مما يدل على أن المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية تتوافق مع معيار المحاسبة المالية رقم (2).

جدول رقم (9) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول عبارات الفرضية الرئيسية الأولى

ت	العبارات	التكرار	إلى حد كبير جدا	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد قليل	إلى حد قليل جدا	الإجمالي
1	تقاس الموجودات عند اقتناء المصرف لها على أساس التكلفة التاريخية	العدد	0	1	14	34	18	67
		النسبة	0	1.5	20.9	50.7	26.9	100
2	في حالة الإلزام بالوعد تقاس قيمة الموجودات المتاحة للبيع بعد اقتنائها على أساس التكلفة التاريخية	العدد	7	5	15	32	8	67
		النسبة	10.4	7.5	22.4	47.8	11.9	100
3	في حالة الإلزام بالوعد يؤخذ النقص نتيجة للتلف أو ظروف غير اعتيادية بالاعتبار عند قياس قيمة الموجودات في نهاية كل سنة مالية.	العدد	0	10	16	28	13	67
		النسبة	0	14.9	23.9	41.8	19.4	100

ت	العبارات	التكرار	إلى حد كبير جدا	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد فليل	إلى حد قليل جدا	الإجمالي
4	في حالة عدم الإلزام بالوعد تقاس قيمة الموجودات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها في حالة احتمال عدم امكانية استرداد تكلفة الموجودات المتاحة للبيع .	العدد	2	7	17	29	12	67
		النسبة	3	10.4	25.4	43.3	17.9	100
5	لا يعد الخصم ايرادا في حالة الحصول على خصم فعلي على الموجودات وتخفض تكلفة الموجودات المباعة بمبلغ الخصم ويراعى أثر ذلك على أرباح الفترة الحالية والأرباح المؤجلة.	العدد	0	14	19	22	12	67
		النسبة	0	20.9	28.4	32.8	17.9	100
6	في حالة اعتبار الخصم ايراداً يعالج كإيراد في قائمة الدخل .	العدد	0	11	19	28	9	67
		النسبة	0	16.4	28.4	41.8	13.4	100
7	تقاس ذمم المرابحات قصيرة الأجل وطويلة الأجل عند حدوثها بقيمتها الأسمية .	العدد	1	4	13	39	10	67
		النسبة	1.5	6	19.4	58.2	14.9	100
8	تقاس ذمم المرابحات في نهاية السنة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها	العدد	0	14	17	30	6	67
		النسبة	0	20.9	25.4	44.8	9	100
9	يتم إثبات الأرباح عند التعاقد بالمرابحة أو المرابحة للآمر بالشراء نقدا أو إلى أجل لا يتجاوز الفترة المالية الحالية .	العدد	2	7	15	37	6	67
		النسبة	3	10.4	22.4	55.2	9	100

ت	العبارات	التكرار	إلى حد كبير جدا	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد فليل	إلى حد قليل جدا	الإجمالي
10	يتم اثبات الأرباح موزعة على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم التسليم نقدا أو لا .	العدد	0	16	14	27	10	67
		النسبة	0	23.9	20.9	40.3	14.9	100
11	يتم اثبات الأرباح عند تسليم الأقساط كل في حينه.	العدد	3	15	17	25	7	67
		النسبة	4.5	22.4	25.4	37.3	10.4	100
12	يتم خصم الأرباح المؤجلة من ذمم المرابحة في قائمة المركز المالي.	العدد	1	15	7	32	12	67
		النسبة	1.5	22.4	10.4	47.8	17.9	100
13	إذا عجل العميل سداد قسط أو أكثر قبل الوقت المحدد يخفض حساب ذمم المرابحات بمبلغ الحط ويسري هذا التخفيض على الأرباح المتحققة المتعلقة بالأقساط .	العدد	0	18	11	31	7	67
		النسبة	0	26.9	16.4	46.3	10.4	100
14	إذا ثبت أن عجز العميل عن السداد بسبب الاعسار فلا تجوز مطالبته بأي مبلغ اضافي.	العدد	2	13	8	38	6	67
		النسبة	3	19.4	11.9	56.7	9	100
15	نكول الآمر بالشراء يعد مبلغ هامش الجدية التزاما باعتباره من المطلوبات.	العدد	0	9	11	29	18	67
		النسبة	0	13.4	16.4	43.3	26.9	100
16	نكول الآمر بالشراء مع وجود هامش جدية في حالة عدم الإلزام يعاد هامش الجدية كاملاً .	العدد	2	8	17	34	6	67
		النسبة	3	11.9	25.4	50.7	9	100

ت	العبارات	التكرار	إلى حد كبير جدا	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد فليل	إلى حد قليل جدا	الإجمالي
17	نكول الآمر بالشراء عن الوفاء مع وجود هامش جدية في حالة الإلزام بالوعد يؤخذ من هامش الجدية مقدار الضرر الفعلي .	العدد	0	15	21	25	6	67
		النسبة	0	22.4	31.3	37.3	9	100
18	يفصح في الإيضاحات حول القوائم المالية عما إذا كان يطبق في المرابحة للآمر بالشراء مبدأ الإلزام بالوعد أو عدم الإلزام .	العدد	1	10	17	28	11	67
		النسبة	1.5	14.9	25.4	41.8	16.4	100

جدول رقم (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لعبارات الفرضية الرئيسية الأولى

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	النتيجة
1	تقاس الموجودات عند اقتناء المصرف لها على أساس التكلفة التاريخية.	4.029	0.737	11.423	0.000	أوافق
2	في حالة الإلزام بالوعد تقاس قيمة الموجودات المتاحة للبيع بعد اقتنائها على أساس التكلفة التاريخية.	3.432	1.131	3.132	0.003	أوافق
3	في حالة الإلزام بالوعد يؤخذ النقص نتيجة للتلف أو ظروف غير اعتيادية بالاعتبار عند قياس قيمة الموجودات في نهاية كل سنة مالية.	3.656	0.962	5.587	0.000	أوافق
4	في حالة عدم الإلزام بالوعد تقاس قيمة الموجودات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها في حالة احتمال عدم امكانية استرداد تكلفة الموجودات المتاحة للبيع .	3.626	0.997	5.144	0.000	أوافق

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	النتيجة
5	لا يعد الخصم ايرادا في حالة الحصول على خصم فعلي على الموجودات وتخفض تكلفة الموجودات المباعة بمبلغ الخصم ويراعى أثر ذلك على أرباح الفترة الحالية والأرباح المؤجلة.	3.477	1.020	3.831	0.000	أوافق
6	في حالة اعتبار الخصم ايراداً يعالج كإيراد في قائمة الدخل .	3.522	0.927	4.613	0.000	أوافق
7	تقاس ذمم المرابحات قصيرة الأجل وطويلة الأجل عند حدوثها بقيمتها الأسمية .	3.791	0.826	7.835	0.000	أوافق
8	تقاس ذمم المرابحات في نهاية السنة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها.	3.417	0.908	3.704	0.000	أوافق
9	يتم إثبات الأرباح عند التعاقد بالمرابحة أو المرابحة للآمر بالشراء نقدا أو إلى أجل لا يتجاوز الفترة المالية الحالية .	3.567	0.908	5.111	0.000	أوافق
10	يتم اثبات الأرباح موزعة على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم التسليم نقدا أو لا .	3.462	1.019	3.713	0.043	أوافق
11	يتم اثبات الأرباح عند تسليم الأقساط كل في حينه.	3.268	1.07	2.061	0.000	أوافق
12	يتم خصم الأرباح المؤجلة من ذمم المرابحة في قائمة المركز المالي.	3.582	1.075	4.431	0.002	أوافق

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	النتيجة
13	إذا عجل العميل سداد قسط أو أكثر قبل الوقت المحدد يخفض حساب ذمم المرابحات بمبلغ الحط ويسري هذا التخفيض على الأرباح المتحققة المتعلقة بالأقساط .	3.403	1.000	3.296	0.002	أوافق
14	إذا ثبت أن عجز العميل عن السداد بسبب الاعسار فلا تجوز مطالبته بأي مبلغ اضافي.	3.492	1.005	4.009	0.000	أوافق
15	نكول الآمر بالشراء يعد مبلغ هامش الجدية التزاما باعتباره من المطلوبات.	3.835	0.978	6.992	0.000	أوافق
16	نكول الآمر بالشراء مع وجود هامش جدية في حالة عدم الإلزام يعاد هامش الجدية كاملاً .	3.507	0.927	4.480	0.005	أوافق
17	كول الآمر بالشراء عن الوفاء مع وجود هامش جدية في حالة الإلزام بالوعد يؤخذ من هامش الجدية مقدار الضرر الفعلي .	3.328	0.927	2.898	0.000	أوافق
18	يفصح في الإيضاحات حول القوائم المالية عما إذا كان يطبق في المرابحة للآمر بالشراء مبدأ الإلزام بالوعد أو عدم الإلزام .	3.567	0.988	4.698	0.000	أوافق
	* دال عند مستوى معنوية 0.05					

يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدولين رقمي (9،10) أن أغلب المشاركين في

الدراسة موافقون على محتوى هذه العبارات، أي يؤيدون قبول الفرضية الرئيسية الأولى، مما يدل على أن المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية تتوافق مع معيار المحاسبة المالية رقم (2).

2 - اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: توجد صعوبات تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (2)، حيثتم صياغة الفرضية التالية المناظرة لها واختبارها .

H_0: لا توجد صعوبات تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (2) .

H_1 : توجد صعوبات تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (2) . والجدول التالي يبين ذلك .

جدول رقم (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الرئيسية الثانية

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3.432	1.098	2.268	0.026	قبول H1
* دال عند مستوى معنوية 0.05				

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي المرجح (3.432) بانحراف معياري مناظر له (1.098)، وان قيمة إحصاءة الاختبار(2.268) بدلالة إحصائية (0.026)، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يشير إلى رفض الفرض الصفري H_0 ، وقبول الفرض البديل،مما يدل على وجود بعض الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (2).

جدول رقم (12) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول عبارات الفرضية الرئيسية الثانية

ت	العبارات	التكرار	إلى حد كبير جدا	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد قليل	إلى حد قليل جدا	الإجمالي
1	عدم اهتمام إدارة المصرف بضرورة توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2).	العدد	0	14	16	26	11	67
		النسبة	0	20.9	23.9	38.8	16.4	100
2	عدم اهتمام الموظفين المختصين بالمعالجة المحاسبية للمرابحة المصرفية بضرورة التوافق مع معيار المحاسبة المالية رقم (2)، وعدم قدرتهم على تحديدها.	العدد	1	13	20	20	13	67
		النسبة	1.5	19.4	29.9	29.9	19.4	100
3	نقص المحاسبين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية ومعيار المحاسبة المالية رقم (2).	العدد	4	8	19	21	15	67
		النسبة	6	11.9	28.4	31.3	22.4	100
4	لا توجد تشريعات ملزمة من قبل جهة إشرافية خارجية متمثلة في مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين والمراجعين وسوق الأوراق المالية وغيرها.	العدد	3	19	16	17	12	67
		النسبة	4.5	28.4	23.9	25.4	17.9	100

جدول رقم (13) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لعبارات الفرضية الرئيسية الثانية

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	النتيجة
1	عدم اهتمام إدارة المصرف بضرورة توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية عند التطبيق مع معيار المحاسبة المالية رقم (2).	3.507	1.005	4.130	0.000	أوافق
2	عدم اهتمام الموظفين المختصين بالمعالجة المحاسبية للمرابحة المصرفية بضرورة التوافق مع معيارالمحاسبة المالية رقم (2)، وعدم قدرتهم على تحديدها.	3.462	1.063	3.561	0.001	أوافق
3	نقص المحاسبين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبة ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .	3.522	1.146	3.730	0.000	أوافق
4	لاتوجد تشريعات ملزمة من قبل جهة إشرافية خارجية متمثلة في مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين والمراجعين وسوق الأوراق المالية وغيرها.	3.238	1.181	1.654	0.103	محايد

يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدولينرقمي (12،13)،أنه توجد بعض الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (2)، تتمثل فيعدم اهتمام إدارة المصرف بضرورة توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2)،وعدم اهتمام الموظفين المختصين بالمعالجة المحاسبية للمرابحة المصرفية بضرورة التوافق مع معيارالمحاسبة المالية رقم (2) وعدم قدرتهم على تحديدها، ونقص المحاسبين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

النتائج:

1 - تتوافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) .

2 - توجد بعض الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (2)، تتمثل في الآتي :

أ - عدم اهتمام إدارات المصارف التجارية المشاركة بضرورة توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2).

ب - عدم اهتمام الموظفين المختصين بالمعالجة المحاسبية للمرابحة المصرفية بضرورة التوافق مع معيار المحاسبة المالية رقم (2)، وعدم قدرتهم على تحديدها .

ج - نقص المحاسبين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

التوصيات:

1 - ضرورة اهتمام إدارات المصارف التجارية بتوافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) .

2 - ضرورة اهتمام الموظفين المختصين بالمعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة المصرفية بالتوافق مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) .

3 - تدريب وتأهيل وتوفير المحاسبين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

المراجع:

أولاً : القرآن الكريم.

ثانياً: السنة المطهرة :

1 - صحيح مسلم ر.ح/1587 .

ثالثاً:الكتب:

1 - حماد، طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية:القاهرة، 2004 .

2 - خوجة، عز الدين، عمليات التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، الامتثال للمالية الإسلامية: تونس، 2013.

3 - صوان، محمود حسن، أساسيات العمل المصرفي، دار وائل للطباعة والنشر: عمان، 2008 .

4 - فياض، عطية، التطبيقاتالمصرفية لبيع المرابحة في ضوء الفقه الإسلامي ، دار النشر للجامعات: القاهرة، الطبعة الأولى، 1999 .

5 - Hair, Joseph F. Multivariate data analysis. Upper Saddle River, N.J: Prentice Hall, (1998).

رابعاً: الدراسات والبحوث والدوريات والمؤتمرات:

1 - اعمار، سمية عمار وأبو عجيلة، سامية محمد،مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط الشرعية عند تحديد التكلفة الفعلية لنشاط المرابحة الإسلامية في مصرف الجمهورية، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، بحث تحت النشر .

2 - الطيب، عبد المنعم محمد، واقع المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، مؤتمر المصارف الإسلامية الواقع والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2011.

3 - الطويل، مختار الهادي وأبو القاسم، عبد الفتاح علي، المتطلبات والصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ظل القانون رقم (1) لسنة 2013، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة، العدد السادس، 2014.

4 - فوده، أمال، السرحاني، الاء، مقرر المحاسبة الإسلامية والفقه، المحاضرة الثامنة، بيع المرابحة للآمر بالشراء، الفصل الثاني، 1436 / 1437 .

5 - امحمد، عبد السلام عبد الله، تجربة مصرف الجمهورية في بيع المرابحة للآمر بالشراء (دراسة تحليلية تقويمية)، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني 2010 .

6 - تواتي، أسامة مفتاح، مدى التزام المصارف الليبية بالمعيار المصرفي رقم (1) المنظم لعمليات المرابحة للآمر بالشراء الداخلية ومدى توافقه مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) دراسة تطبيقية على المصارف الليبية، مجلة العلوم الإقتصادية والسياسية، كلية الإقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد السابع ، يونيو 2016 .

7 - عبد السلام، خديجة سالم، التحديات التي تواجه تحول مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية للصيرفة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،قسم التمويل والمصارف، جامعة طرابلس، 2015.

8 - علي، الصادق محمد ادم، دراسة تحليل وقياس عمليات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والإسلامية دراسة حالة المصارف الإسلامية في السودان، كلية الدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان، 2013، www.iefpedia.com .

9 - Khoja, EzzedineMohd, et al. «Instruments of Islamic Investments.» (1995).

خامساً: التقارير والنشرات:

1 - المعايير الشرعية للمجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2008.

2 - بيان المحاسبة المالية رقم (2) بشأن مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية

الإسلامية .

3 – معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 5 – 1425هجري/ 5 – 2004 ف، مطبوعات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

4 – المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 1428 هجري/ 2007 ف .

5 – معايير المحاسبة المالية، لجنة معايير المحاسبة 1428 هجري/ 2007 ف، من إصدارات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

6 – المجلة المصرفية الإسلامية، العدد 5 ،2009، تصدر من الشركة السعودية للأبحاث والنشر، بمدينة الرياض .

7 – موقع مصرف الجمهورية الرسمي .WWW.jbankly/Branches.asp

8 – موقع هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية على شبكة الأنترنيت .WWW.aaoifi.com